

تحليل مفهوم التكاليف الاجتماعية ومشكلات قياسها

الدكتور

سعود حمد الحميدى

كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت

تحليل مفهوم التكاليف الاجتماعية ومشكلات قياسها

Analysis of the Concept of Social Costs And the Measurement Problems

Abstract

The main objectives of this research are to investigate the nature of Social Costs and their characteristics; their problems and negative effects on the welfare of society; and theoretical solutions to those problems. To help understand the nature and problems of social costs, as well as the solutions to those problems, from the perspective of the economic theory, definitions of social costs pioneered by welfare economists, such as John Stuart Mill, John Maurice Clark, Arthur Cecil Pigou, and K. William Kapp, have been reviewed in the first section of this research. After reviewing the literature on welfare economics, social costs have been defined and characterized. Then, problems of social costs and solutions to those problems have been discussed in the second section of this research. The problem with social costs is that they create a misallocation of available productive resources among industries, and thus, the maximum social welfare will not be achieved. Economists agree in principle that the solution to this problem lies in internalizing social costs into private costs of doing business to be reflected in the market pricing system. These market-type solutions to the problem of social costs have been discussed, and it was concluded that they do not really offer effective solutions, as there are serious practical obstacles to them. In practice, social costs are extremely difficult, if not impossible, to identify and quantify in money terms with precision. The problem of Measurement has been dealt with in the third and final section, and it was concluded that accountants should not attempt to measure and report the total costs to society created by a company's economic activities. More research works are needed as recommended at the end of this research.

تحليل مفهوم التكاليف الإجتماعية ومشكلات قياسها

للدكتور / سعود حمد الحميدي
كلية العلوم الإدارية . جامعة الكويت

مقدمة :

طبيعة المشكلة موضوع البحث:

تؤكد النظرية الإقتصادية التقليدية ، التي يرجع تاريخها إلى العام ١٧٧٦ عندما نشر آدم سميث كتابه " ثروة الأمم " ، على أن هدف تحقيق الربح بواسطة شركة الأعمال الخاصة، في إطار للإقتصاد الحر ، بدون تدخل من الحكومة ، سوف يؤدي إلى تعظيم رفاهية المجتمع. فهذه النظرية تؤمن بأن القوانين الطبيعية التي تحكم الأمور الإقتصادية تكفل تحقيق المصلحة الذاتية لشركة الأعمال الخاصة ، وتحقق في نفس الوقت المصلحة العامة للمجتمع. ففي سعيه لتعظيم الربح، فإن رجل الأعمال موجه بواسطة " يد خفية " لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع من خلال العمل في قوى السوق التنافسية . (Smith, Adam, 1937, p. 423. First published in 1776.)

سوف تجبر كل شركة على الإنتاج بكفاءة عالية لتعرض منتجاتها ، المطلوبة بواسطة المجتمع ، بالسعر الذي يغطي تكاليف الإنتاج والأرباح التي تكفي لاستمرارها في أعمالها ، وبما يضمن خروج الشركات التي لا تستطيع أن تعمل بكفاءة من الصناعة . وإذا كانت التنافسية عالية في الأسواق ، وكان المستهلكين والمنتجين يتصرفون بوعي وعقلانية للحصول على أقصى مستوى من الرضا ، فإن الموارد المتاحة للمجتمع سوف يتم توزيعها بين الصناعات بطريقة تحقق أقصى رفاهية للمجتمع ، طالما أن النظام الإقتصادي لا يعيقه الإحتكار ، أو الغش ، أو الممارسات غير الأخلاقية الأخرى التي يجب أن تمنعها القوانين . وتوزيع الموارد بهذه الطريقة سوف يضمن ، أوتوماتيكياً تقريباً ، إن حاجات المجتمع يتم تلبيتها بالحد الأدنى من التكاليف ، مع التزايد في الإنتاج ، ويسمح ذلك للإقتصاد بأن يحافظ على التوازن قريباً من مستوى التشغيل الكامل .

المجتمع يتم تليبيتها بالحد الأدنى من التكاليف ، مع التزايد في الإنتاج ، ويسمح ذلك للإقتصاد بأن يحافظ على التوازن قريباً من مستوى التشغيل الكامل .

ومع ذلك ، فإن مشاكل الإعتماد على " اليد الخفية " لآدم سميث لضمان رفاهية المجتمع ، في إطار من الإقتصاد الحر ، أصبحت الآن جلية ومعروفة حتى في حالة السوق التنافسية الكاملة . وتتضح أكثر هذه المشاكل من وجود المستويات المرتفعة من البطالة ، والإحباطات من الدخول والمستقبل الوظيفي ، والعوامل التي تهدد البيئة بالتلوث . ومن المؤكد أن هذه المشاكل تكون أشد قسوة في حالة السوق غير الكاملة ، والتي تسود في الوقت الراهن العديد من الصناعات . (Morgan , Eleanor J. , 1977 , pp. 55-67 , p. 55.) وبالتالي ، فإن " اليد الخفية " لا بد من مساعدتها من خلال التدخل الحكومي .

فالحكومة يجب أن تتدخل في السوق في حالات عدم توافق الرفاهية المجتمعية ، مع المصلحة الذاتية الخاصة لشركة الأعمال ، لصالح رفاهية المجتمع .

في حالات الأسواق العادية ، في الوقت الراهن ، فإن الأنشطة الإقتصادية لشركات الأعمال يكون لها تأثيرات مهمة على العديد من الأطراف الأخرى ، ولا تأخذها الشركات المتسببة فيها في الحسبان . لذلك ، فإن الفوائد المقدمة ، والأضرار أو الخسائر ، التي يتأثر بها الآخريين في المجتمع في عمليات الإنتاج ، أو باستخدام المنتجات ، لا تدخل في أسعار السوق . وبالتالي ، فإن سعر السوق لمنتج معين لا يعكس القيمة الحدية له بالنسبة للمجتمع . وهذه الآثار غير المباشرة قد تم أخذها في الإعتبار في إقتصاديات الرفاهية تحت عناوين مختلفة مثل "الآثار على الجيران" (Neighbourhood effects) ، و " الآثار على طرف ثالث " (Third party effects) ، و " الآثار العرضية المتناثرة " (Spillover effects) ، و " الآثار الجانبية " (Side effects) ، والعنوان الأكثر وضوحاً " الآثار الخارجية " (Externalities) . هذه الآثار الخارجية قد تكون فوائد للمجتمع (external economies) ، وقد تكون خسائر أو أضرار (external diseconomies) ، أو تكاليف إجتماعية يتحمل بها طرف خارجي ، أو المجتمع بصفة

عامة ، ولا تتحمل بها الشركة المتسببة في حدوثها . هذه الآثار الخارجية (الفوائد أو التكاليف الإجتماعية) تؤثر على طرف آخر في المجتمع ، أو على المجتمع بصفة عامة ، كنتيجة للأنشطة الإقتصادية لشركة الأعمال الخاصة ولا تنعكس في سعر السوق ، ومن ثم لا يتم المحاسبة عنها في دفاتر الشركة .

والفوائد الإجتماعية (Social Benefits) قدمت أولاً في إقتصاديات الرفاهية (Welfare economics) بواسطة الفريد مارشال (Alfred Marshall) في عام ١٨٩٠ . يؤكد مارشال أولاً بأن المبالغ المتساوية من المال لا تقيس منافع متساوية بالنسبة لجميع الأشخاص المعنيين ، بسبب عدم التساوي في توزيع الدخل والثروة ، ثم أوضح ثانياً أنه بسبب تخفيض التكاليف ، فإن الزيادة في عرض المنتجات بسعر أقل سوف يؤدي إلى زيادة الفائض للمستهلك (The Consumer's Surplus) . (Marshall, Alfred , 1930, p. 472.)

وتوجد أيضاً الفوائد الإجتماعية عندما تؤدي الشركة طوعاً أنشطة إجتماعية بهدف تعزيز رفاهية المجتمع ، أو أحد عناصره . وهذه الفوائد الإجتماعية لا تدخل في الدفاتر المحاسبية للشركة ، على الرغم من استفادة أطراف خارجية في المجتمع من هذه الأنشطة الإجتماعية للشركة ، مثل تعيين عمال من المعاقين ، أو من الأقليات ، أو من المسجونين السابقين .

وعلى الجانب الآخر ، ترتبط التكاليف الإجتماعية ، وهي موضوع هذا البحث ، أو الآثار السلبية لأطراف خارجية ، أو للمجتمع بصفة عامة ، بالتصرفات والممارسات غير المسؤولة إجتماعياً لشركات الأعمال الخاصة . وأوضح مثال على ذلك هو تلوث البيئة وما يسببه من أضرار وخسائر للمجتمع . ويعتبر الإقتصاديين أن تلوث البيئة الناتج عن الأنشطة الإقتصادية لشركة الأعمال الخاصة ، تخفيضاً للقيمة الإجتماعية (Wasting of a social value) ، لأنهم يعتبرون الهواء النقي ، والمياه النظيفة ، سلعاً مجانية (Free goods) ، أي أنها سلعاً ليست قابلة للبيع ، لأنها إذا قدمت لأي شخص فإنها ستكون متاحة لجميع الأشخاص بدون مقابل ، ولا يمكن منعها على أي شخص لا يدفع

سعر لها . لذلك ، فإن هذه الآثار الضارة ، أو التكاليف الإجتماعية ، لا يتم المحاسبة عنها ، ولا تنعكس في الدفاتر المحاسبية لشركة الأعمال ، لأن الشركة لا تتحملها ويتحمل بعثها المجتمع ، حيث أنها لا تنعكس في نظام التسعير في السوق .

وحتى في حالة السوق التنافسية الكاملة ، فإن شركات الأعمال تعتبر أن أقصى حد لأسعار بيع منتجاتها يتحدد بواسطة آليات السوق . لذلك ، لتعظيم الأرباح ، سوف تتركز جهود الشركة على تخفيض التكاليف . وبالتالي ، فإنه كلما كان دافع الربح كبيراً ، كلما كانت التكاليف الإجتماعية التي يتحملها المجتمع ، ولا تتحمل بها الشركة ، كبيرة . ويترتب على ذلك أن مجموع تكاليف الإنتاج الحقيقية ، (تكاليف الإنتاج التي تتحمل بها الشركة ، والتكاليف الإجتماعية التي تسببها الشركة ولا تتحمل بها ، ويتحمل بعثها أطراف خارجية في المجتمع ، أو المجتمع بصفة عامة) ، لا يتم المحاسبة عنها في دفاتر الشركة . ومن ثم ، تكون أسعار بيع المنتجات في الأسواق دائماً أقل من أسعارها الحقيقية ، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة إستهلاك الأفراد منها ، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الإجتماعية التي يتحملها المجتمع ، وينتج عن ذلك سوء توزيع الموارد الإنتاجية بين الصناعات ، ولن يتحقق أقصى رفاهية إقتصادية للمجتمع . (Mishan , E.J. , 1976 , PP. 82-86.

(Also see: Cook, James S. Jr. , Davidson, Lewis F. and Smith, Charles H. , 1974, pp. 87-99 ; and Rose, Sanford, 1970, pp. 120-123, 184-186.)

لذلك ، يمكن القول ، أنه بسبب وجود التكاليف الإجتماعية ، فإن آليات السوق التي تعمل من خلال دوافع تحقيق أقصى أرباح ممكنة ، لن تؤدي إلى تحقيق أقصى رفاهية إقتصادية للمجتمع ، بل على العكس ، سوف يؤدي ذلك إلى سوء توزيع الموارد المادية والإقتصادية في المجتمع .

وبناء على ما تقدم ، تنحصر المشكلة الأساسية لهذا البحث في تحديد دقيق لمفهوم التكاليف الإجتماعية ، وخصائصها ، وتحليل مشكلاتها الإقتصادية والمحاسبية ، والحلول النظرية لحل تلك المشكلات .

حدود البحث :

إن تحليل التكاليف الإجتماعية يخلق مشكلات رئيسية تتعلق بالتعريف ، والقياس ، وهو ما لا يمكن مناقشته في إطار بحث واحد فقط ، نظراً لأنه يحتاج إلى تناول تفصيلي للنظرية الإقتصادية التقليدية ، وإقتصاديات الرفاهية ، وآراء ومقترحات كل من الإقتصاديين التقليديين ، والمحدثين المجددين ، ومشكلات قياس التكاليف الإجتماعية من وجهتي نظر كل من الإقتصاديين والمحاسبين ، وهذا كله يحتاج إلى الكثير من الوقت الذي لا يمكن أن يتاح لباحث واحد في بحث منفرد .

لذلك ، سوف يركز الباحث في هذا البحث على تحديد مفهوم دقيق للتكاليف الإجتماعية ، وخصائصها ، وتأثيراتها السلبية على تحقيق رفاهية المجتمع ، وطرق حل تلك المشكلات في الفكر الإقتصادي ، ومشكلات القياس المحاسبي .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى تحديد مفهوم التكاليف الإجتماعية ، وخصائصها ، وآثارها السلبية على رفاهية المجتمع ، وطرق حلها من المنظور الإقتصادي والمحاسبي . كما يهدف هذا البحث أيضاً إلى تحديد مشكلات القياس بقيم نقدية للتكاليف الإجتماعية ، وطرق حلها . وأخيراً ، يهدف الباحث في هذا البحث إلى التوصية بعمل بحوث أخرى مستقبلية يقوم بها الباحث ، أو غيره من الباحثين ، لمحاولة إيجاد حل عملي للمحاسبة والتقرير عن التكاليف الإجتماعية في إطار النظام المحاسبي للمعلومات عن التكاليف في شركة الأعمال الخاصة .

خطة العرض في البحث :

لتحقيق الأهداف السابقة للبحث ، وفي الحدود السابق ذكرها ، ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي :

القسم الأول: تعريف التكاليف الإجتماعية ، وخصائصها .

القسم الثاني : تحويل التكاليف الإجتماعية إلى تكاليف خاصة بتأدية النشاط الإقتصادي لشركة الأعمال الخاصة (Internalization) .

القسم الثالث : المحاسبة عن التكاليف الإجتماعية ، ومشكلة القياس .

ويعرض الباحث في نهاية هذا البحث خلاصة البحث ، ونتائجه ، والتوصيات .

القسم الأول : تعريف التكاليف الإجتماعية ، وخصائصها :

يستخدم مصطلح " التكاليف الإجتماعية-Social Costs " في علم الإقتصاد

كمرادف لمصطلحات " الآثار السلبية الخارجية-Negative Externalities " ، و "

الآثار السيئة-Bad Effects " ، و " التكاليف غير المدفوعة - Unpaid Costs " ،

للأنشطة الإقتصادية لشركات الأعمال الخاصة ، والتي لا يتم المحاسبة عنها ، أو لا

تتحملها الشركات المتسببة فيها ، ويتحمل عبئها المجتمع ، أو أحد عناصره .

وهذا المفهوم للتكاليف الإجتماعية قد أثاره جون ستيوارت مل (John Stuart

Mill) قديماً منذ العام ١٨٤٨ ، عندما نشر كتابه " مبادئ الإقتصاد السياسي -

Principles of Political Economy " ، واقترح فيه قائمة بالأسس التي يقوم

عليها التدخل الحكومي ، بعنوان : " أسس وحدود الإقتصاد الحر - Grounds and

Limits of Laissez-Fair " . في ذلك الوقت ، وفي إطار الصناعة في زمن مل ، فإنه

لم يذكر صراحة مصطلح " تكاليف إجتماعية " أو " التكاليف غير المدفوعة " ، ولكنه ذكر

بعض الأمثلة لذلك منها مثلاً ، الحاجة إلى التدخل الحكومي لتحديد ساعات العمل في

المصنع ، وخصوصاً بالنسبة للمرأة والأطفال . (Mill, John Stuart, 1900, vol. 1,

p. 464. First Published in 1848.)

وقد استخدم المصطلح " التكاليف الإجتماعية " ، ومصطلح " التكاليف غير المدفوعة " صراحة في العام ١٩٢٦ بواسطة جون موريس كلارك (John Maurice Clark) ، عندما قام بتحليل الأسس الحقيقية للتدخلات الحكومية . وقد اشتملت القائمة التي وضعها كلارك على أربعة عشرة مجموعة ، ومنها التكاليف غير المدفوعة للصناعة . وتتشابه قائمة كلارك مع قائمة مل ، فيما عدا إشمال قائمة كلارك على التكاليف غير المدفوعة ، نتيجة للمشاكل الإجتماعية التي سادت في زمانه ، بتطور الإقتصاد الصناعي منذ عام ١٨٤٨ عندما أصدر مل قائمته لأول مرة . (Clark, John Maurice, 1926, p.) . (178).

وقد إقترح كلارك ضرورة أن يتم المحاسبة في الشركات الخاصة عن جميع التكاليف التي تتسبب فيها ، بما في ذلك التكاليف الإجتماعية . وقد طالب بضرورة وجود نظام للمحاسبة عن التكاليف الإجتماعية ، عندما ذكر : " المحاسبة الإجتماعية هي مفهوم جديد وغير مألوف ، ولكن الشئ الذي تصفه له وجود حقيقي ، فالمبادئ الخاصة بالتكاليف التي لا يتم التعويض عنها ، والخدمات غير المدفوعة ، والطاقت غير المستقلة ، والمحافظة على الطاقة ، يجب أن تتضمن جميعها إعادة نظر لتقديرات السوق للتكاليف والقيم ، في ضوء نظام متكامل للمحاسبة الإجتماعية . " (١) (Clark, John Maurice, 1926, pp. 180-181.)

ومع ذلك ، فإن أهم محاولة قام بها إقتصادي لربط مفهوم التكاليف الإجتماعية بشكل متكامل في النظرية الإقتصادية ، تمت بواسطة آرثر سيسيل بيجو (Arthur Cecil Pigou) في كتابه الشهير " إقتصاديات الرفاهية " (The Economics of welfare) ، الذي نشره في لندن في العام ١٩٢٠ . وحيث أن بيجو كان مهتماً أساساً بالتوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية في المجتمع ، فقد استخدم المدخل الحدي لشرح كيف أن التكاليف الإجتماعية تنشأ ضمن المصطلحات الإقتصادية (Pigou, Arthur Cecil, 1960, p. 134.) .

(First Published in 1920.) وقد عرّف بيجو التكاليف الإجتماعية ، في الجزء الثاني من كتابه " إقتصاديات الرفاهية " ، بالفرق بين الناتج الحدي الإجتماعي (Marginal social net product) ، وصافي الناتج الحدي الخاص (Marginal private net product) . وقد عرّف صافي الناتج الحدي الإجتماعي بأنه " مجموع صافي الناتج للأشياء المادية ، أو الخدمات المؤداة ، التي ترجع إلى الزيادة الحدية للموارد في أي استخدام معين ، أو مكان معين ، بصرف النظر عن أي طرف قد يؤول إليه هذا الناتج . " كما عرّف صافي الناتج الحدي الخاص بأنه ".... الجزء من مجموع صافي الناتج للأشياء المادية ، أو الخدمات المؤداة ، الذي يرجع إلى الزيادة الحدية للموارد في أي استخدام معين ، أو مكان معين ، والذي يؤول أولاً ، وقبل البيع ، إلى الشخص المسؤول عن استثمار الموارد الإقتصادية هناك." (Pigou, A.C. , 1960,) . (P. 134-135).

(1) " Social Accounting is an unfamiliar conception, but the thing it describes has a very real existence .The principles of uncompensated costs, of unpaid services, of unused capacities, and of conservation, all involve a revising of the market's reckoning of costs and values in the light of a fuller social accounting . "

وقد اقتصر تعريفات بيجو على الأشياء المادية ، والخدمات المؤداة ، والتي تحول دون الأخذ في الحسبان الفوائد المعنوية غير الملموسة (Intangible Benefits) .

وقد أورد بيجو كمثال على ذلك ، الشرر الذي يتطاير من قاطرات السكك الحديدية ويحرق أرض المزارعين المجاورة للسكك الحديدية ، أو يحرق جزء من محاصيلهم . ولذلك ، فإن صافي الناتج الخاص الحدي لشركة السكك الحديدية يجب أن يخصم منه تكاليف الأضرار أو التلف للمحاصيل . وفي مثل هذه الحالة ، سيكون صافي الناتج الحدي الإجتماعي أقل إذا اشتمل على تكاليف التلف للمحاصيل الزراعية المجاورة . وهذا الفارق

بين صافي الناتج الخاص ، وصافي الناتج الإجتماعي لشركة السكك الحديدية هو التكاليف الإجتماعية . ويقترح بيجو عدم ترك حل هذه المشكلة لآليات السوق ، لأن ذلك لن يؤدي إلى الحل الأمثل ، واقترح تدخل الحكومة لتعظيم الرفاهية الإجتماعية عن طريق إما تقديم منح إلى الصناعات الخاصة ، أو فرض ضرائب عليهم ، لخلق حافز لديهم لتقليل الأضرار الإجتماعية للأطراف الأخرى الخارجية في المجتمع . (Pigou, A. C.,) . (1960, P. 224.

وظل مفهوم بيجو للتكاليف الإجتماعية نظرياً ومبهماً حتى قام ك . وليم كاب (K. William Kapp) بنشر كتابه " التكاليف الإجتماعية لشركة خاصة (The Social Costs of Private Enterprise) في عام ١٩٥٠ ، والذي سجل فيه الآثار الإجتماعية للأنشطة الإقتصادية لشركة الأعمال الخاصة (Kapp, K. William,) (1975 , pp. 13-21.

. (First Published in 1950)

والفكرة الأساسية التي شرحها ك. وليم كاب هي أن تعظيم صافي الربح بواسطة شركات الأعمال الخاصة من المحتمل أن يخفض الدخل أو المنفعة لشركات أخرى وللمجتمع بصفة عامة . وقد عرّف كاب التكاليف الإجتماعية ، بأنها تشمل : " كل الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي يتحمل عبئها طرف ثالث ، أو أطراف أخرى ، أو المجتمع بصفة عامة ، كنتيجة للأنشطة الإقتصادية لشركة الأعمال الخاصة . وقد تتمثل هذه الخسائر في أضرار لصحة الإنسان ، أو تدمير أو تلوث لقيم الممتلكات ، أو النفاذ المعجل للثروات الطبيعية ، وقد يتمثل أيضاً في تخفيض قيم أصول غير ملموسة . (Kapp, K.W., 1975, P.13.)

وطبقاً لمفهوم كاب ، فإن التكاليف الإجتماعية لشركة الأعمال الخاصة تشتمل بصورة أساسية على الآتي :

- ١- التكاليف الإجتماعية الناتجة عن تضرر العامل الإنساني للإنتاج .
- ٢- التكاليف الإجتماعية لتلوث الهواء .
- ٣- التكاليف الإجتماعية لتلوث الماء .
- ٤- التكاليف الإجتماعية للنفاذ وتدمير الموارد الحيوانية .
- ٥- التكاليف الإجتماعية للنفاذ المعجل لمصادر الطاقة .
- ٦- التكاليف الإجتماعية لتآكل التربة (Soil erosion) ، واستنفاد التربة ، وقطع أشجار الغابات .
- ٧- التكاليف الإجتماعية للتغير التقني أو التكنولوجي .
- ٨- التكاليف الإجتماعية للبطالة والموارد الإنتاجية العاطلة .

وهذا المفهوم للتكاليف الإجتماعية ، الذي قدمه كاب ، شاملاً وواسعاً ليشتمل على بعض تكاليف الفرصة الإجتماعية البديلة (Social Opportunity Costs) ، وهي عناصر التكاليف الإجتماعية التي تأخذ شكل نواحي الإسراف والضياع ، وعدم الكفاءة لأنواع متعددة من عناصر التكاليف ، (Kapp , K. William, 1975, p. 14.) ، كما تشمل أيضاً الخسائر الإجتماعية المعنوية أو غير الملموسة . (Kapp , K. W.) . (1975, p. 21.)

ويقترح كاب ، لتقليل التكاليف الإجتماعية إلى الحد الأدنى ، أو لمنعها ، أو لتصحيح الخسائر الإجتماعية التي تسببت فيها الأنشطة الإنتاجية لشركة الأعمال الخاصة ، أن يتم تحويلها إلى عناصر تكاليف خاصة بالشركة كعناصر تكاليف الإنتاج ، حتى تكون شركة الأعمال مسؤولة عنها ، وتحملها بالكامل ، إن كان ذلك ممكناً . لذلك ، يطالب كاب بنوع من القياس الكمي للتكاليف الإنتاجية للنشاط الإنتاجي . (Kapp , K. W. 1975, p.) . (20.)

ويسود في الوقت الراهن مفهوم التكاليف الإجتماعية نظرية إقتصادية الرفاهية . فعلى سبيل المثال ، قدم ميشان (Mishan, E. J.) بناءً رياضي للمناقشات التي قدمت نظرياً بواسطة بيجو وآخرين . والأفكار المتعلقة بإقتصاديات الرفاهية ، كما تم شرحها بواسطة ميشان ، تفتح آفاقاً أوسع لحل مشكلات التكاليف الإنتاجية .

(Mishan, E. J. , 1965, pp. 3-34. Also see; Mishan, E. J. , 1971, pp. 1-27; Coase , R. H. , 1980, pp. 1-44 ; and Burrows, Pual, 1990, pp. 1-17.).

مما تقدم ، يمكن تلخيص مفهوم التكاليف الإجتماعية بأنها تلك التكاليف التي تنتج من الأنشطة الإقتصادية لشركة الأعمال الخاصة ، ويتحمل عبئها طرف ثالث ، أو المجتمع بصفة عامة ، ولا تتحملها الشركة المسؤولة عن حدوثها .

ولكي تتصف تلك التكاليف بأنها تكاليف إجتماعية ، يجب أن يتوافر فيها الخصائص

الثلاثة التالية :

- ١- أن يكون من الممكن تجنبها لأنها لا تنعكس في أسعار السوق .
- ٢- تنشأ هذه التكاليف من تادية الأنشطة الإنتاجية العادية للشركة ، ويتم تحويل عبئها إلى طرف ثالث ، أو إلى المجتمع بصفة عامة .
- ٣- لذلك ، فإن شركات الأعمال الخاصة ، في سعيها لتعظيم أرباحها الخاصة ، سوف لا تأخذ في الإعتبار عن عمد مثل هذه التكاليف في دفاترها المحاسبية .

القسم الثاني : تحويل التكاليف الإجتماعية إلى تكاليف خاصة بتأدية النشاط

الإقتصادي لشركة الأعمال الخاصة (Internalization) :

لمنع حدوث التكاليف الإجتماعية ، أو على الأقل لتقليل آثارها الضارة إلى الحد الأدنى ، يمكن نظرياً تحمل هذه التكاليف ، ودفعها ، بواسطة شركة الأعمال المسؤولة عن حدوثها . يجب أن تتم المحاسبة عن التكاليف الإجتماعية بواسطة الشركة التي تسببت

في حدوثها ضمن التكاليف الخاصة لتأدية الشركة لأنشطتها الإقتصادية العادية . فعندما يتم تغيير قاعدة تسعير التكاليف الحدية الخاصة بشركة الأعمال ، إلى قاعدة تسعير التكاليف الحدية الإجتماعية ، يمكن الوصول إلى التوازن الإجتماعي الأمثل من خلال تحويل التكاليف الإجتماعية إلى تكاليف خاصة بتأدية النشاط الإقتصادي . (Mishan , E. J. , 1967, pp. 83-84.)

والفكرة هنا ، كما شرحها ميشان ، هي تحديد قيمة نقدية للأضرار أو الخسائر التي أصابت طرف آخر ، أو أطراف أخرى في المجتمع ، أو المجتمع بصفة عامة ، وإضافتها إلى تكاليف الإنتاج الخاصة بالأنشطة الإقتصادية لشركة الأعمال لتصبح داخل إطار قاعدة التسعير في السوق . ويميز ميشان (Mishan , E. J.) بين نوعين من تحويل التكاليف الإجتماعية إلى تكاليف إنتاج خاصة بالشركة ، هما :

١- إما أن تخفّض الشركة من إنتاجها حتى تكون القيمة الإجتماعية للمنتج مرتفعة بالقدر الكافي للوصول إلى تكلفته الحدية .

٢- أو يترك سعر السوق للمنتج بدون تغيير ، وتتحول التكلفة الحدية الخاصة إلى التكلفة الحدية الإجتماعية ، عن طريق إضافة تكاليف الأضرار التي تصيب المجتمع من عملية الإنتاج ، أو الاستخدام النهائي للمنتج ، إلى تكاليف الإنتاج الخاصة بالشركة .

(Mishan, E. J. , 1967, pp. 83-84)

قد تبدو هذه الفكرة ، من الناحية النظرية ، هي الحل الإقتصادي الأمثل لتجنب التكاليف الإجتماعية للصناعة ، متمثلة في الآثار السلبية للنشاط الإقتصادي ، ومن ثم ، تجنب سوء توزيع الموارد الإقتصادية بين الصناعات وعدم تحقيق رفاهية المجتمع . ولكن ، توجد صعوبات عملية كثيرة في تطبيق هذه الفكرة ، لعل أهمها أن بعض أنواع التكاليف الإجتماعية ، قد يكون من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، تحديدها وقياسها كمياً في صورة نقدية ، ونادراً ما يمكن تقديرها من المعلومات المتاحة في داخل الشركة .

وطريقة أخرى ضمن قاعدة تسعير السوق ، قدمها ر. ه. كوز (R. H. Coase) لحل مشكلة تحويل التكاليف الإجتماعية إلى تكاليف خاصة ، من خلال التفاوض والإتفاق في السوق بين شركة الأعمال الخاصة ، والطرف أو الأطراف المتضررة من أنشطتها الإقتصادية . (Coase, R. H. , 1980, pp. 1-44.)

عندما تفرض شركة أضراراً ، أو تكاليف تتحمل بها شركة أخرى ، يجب على الشركتين أن يتفقا ، من خلال التفاوض بينهما ، بطريقة تؤدي إلى تخفيض قيمة الأضرار إلى الحد الأدنى ، وإلى زيادة الإنتاج الإجمالي للشركتين معاً إلى الحد الأقصى ، وذلك ما لم يكن هناك تكاليف محددة للتفاوض يجب التعويض عنها . ولكن ، يوجد العديد من المعوقات في الحياة العملية تجعل من التفاوض ضمن إطار السوق ، كحل لمشكلة تحويل التكاليف الإجتماعية إلى تكاليف خاصة بتأدية أعمال الشركة ، حلاً غير عملي . وتشمل هذه المعوقات ما يلي :

١- تكاليف التفاوض للوصول إلى إتفاق مع الأطراف المتضررة ستكون أكبر في حالة وجود أطراف كثيرة متضررة من التكاليف الإجتماعية ، وأطراف كثيرة من الشركات المسببة لها . ويؤدي ارتفاع تكاليف التفاوض إلى تقليل صافي العائد من التفاوض ، مما يؤدي إلى تخفيض الحافز على التفاوض . ويعترف كوز (Coase) نفسه بهذه العقبة ويطلب بوضع ترتيبات للتفاوض في إطار القانون . (, p. 16. Coase 1980, R. H.)

٢- الأعداد الكبيرة للأطراف المتفاوضة من الجانبين يمكن أن يؤدي إلى صعوبة نجاح عملية التفاوض والوصول إلى إتفاق يرضي جميع الأطراف .

٣- المعوقات القانونية للتفاوض قد تؤدي إلى إختلافات كبيرة في وجهات النظر للأطراف المتفاوضة ، بحيث إذا وصل الأمر إلى القضاء ، ولم يكن هناك إطار من الحقوق القانونية للأطراف المتفاوضة ، فسوف تكون الحقوق الناشئة عن التفاوض محدودة جداً .

٤- المعلومات عن الأضرار التي تصيب بعض الأطراف الأخرى ، من الأنشطة الإقتصادية للشركة قد لا تكون متوافرة ، أو قد تظل مخفية لفترات طويلة إلى أن تظهر أعراض تلك الأضرار . فعلى سبيل المثال الأمراض التي تصيب العمال من أخطار وأمراض المهنة ، قد لا يعلم بعضهم أنهم قد أصيبوا بأضرار إلا بعد مرور سنين طويلة إلى أن تظهر أعراض تلك الأمراض المهنية . وكذلك أضرار استخدام المستهلك النهائي لمنتجات الشركة ، قد تحتاج إلى أوقات طويلة إلى أن يتبين للمستهلك وجود هذه الأضرار ، وأسباب الإصابة بها ، ومن المتسبب فيها .

٥- مشكلة القياس النقدي للأضرار كأساس للتفاوض غاية في الصعوبة في بعض أهم التكاليف الإجتماعية المتعلقة بصحة أو حياة الإنسان ، أو النواحي الجمالية غير الملموسة ، حتى إذا علم الأطراف الذين يصابون بالضرر ، وعلموا الأسباب ، ومن المتسبب في هذا الضرر ، وقد يكون مستحيلاً في بعض الحالات .

لأسباب السابقة ، لا يقدم التفاوض حلاً عملياً لمشكلات التكاليف الإجتماعية عن طريق تحويل التكاليف الإجتماعية إلى تكاليف إنتاج خاصة ، تتحمل بها الشركة المتسببة في حدوثها في إطار السوق الحر . لذلك ، يرى الغالبية العظمى من الإقتصاديين ضرورة تدخل الحكومة لحل تلك المشكلات الإجتماعية لصالح كل من الشركات الإقتصادية ، ولمصلحة المجتمع ، لتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع ككل ، خصوصاً عندما تكون الأطراف التي تأثرت بالتكاليف الإجتماعية بإعداد كبيرة .

ويمكن أن يأخذ التدخل الحكومي أشكالاً متعددة ، منها على سبيل المثال ما يلي :

(أ) الضرائب :

طالب بهذا الشكل من التدخل الحكومي أرثر سيسيل بيجو (Pigou , A. C.) عندما ذكر أن إقتراح فرض الضرائب هو محاولة لإجبار شركات الاعمال الخاصة على أن تأخذ في الإعتبار ، عند إتخاذ قراراتها ، التكاليف الإجتماعية التي تنشأ من مزاوله أنشطتها الإقتصادية . (Pigou , A. C. , 1960, p, 224) .

وتعمل الضرائب كأسعار إضافية بديلة للتكاليف الإجتماعية وتنعكس في اسعار السوق ، وبالتالي يمكن أن تعمل بكفاءة على إجبار الشركة على تخفيض التكاليف الإجتماعية التي تتسبب في حدوثها . كما يمكن أن تستخدم حصيلة الضرائب التي تحصلها الحكومة في تعويض الأطراف المتضررة عما أصابهم من ضرر . وهنا تبرز مشكلة القياس ، حيث يجب أن تكون تقديرات الضرائب التي تفرض على كل شركة أعمال مساوية لقيمة الأضرار التي تسببها كل شركة للمجتمع ، وهي مشكلة صعبة ، إن لم تكن مستحيلة .

(ب) الترخيص :

لا يهدف هذا الشكل من أشكال التدخل الحكومي إلى منع حدوث التكاليف الإجتماعية بواسطة شركات الأعمال ، وإنما يهدف إلى الحد فقط من تصرفات الشركة ، أو شركات الأعمال ككل . فالحكومة تضع الحدود القصوى للتصرفات الإقتصادية المسموح بها للشركة لحد من حدوث التكاليف الإجتماعية ، أو لمنعها إن كان ذلك ممكناً . ولقد طبق هذا الشكل للتدخل الحكومي في مجال تلوث البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات من القرن الماضي . ولكن ، ثار حوله مشاكل إجتماعية كبيرة ، واعتبره البعض " تسعير للتلوث " ، أو " الترخيص بالخرج على القانون والقواعد العامة " ، وكان من المستحيل عملياً إلزام جميع الشركات به . كما أن الشركات وجدت أن تكاليف الإنتاج الخاصة ، مضافاً إليها رسوم الترخيص بالتلوث ، لا تزال أقل كثيراً من تكاليف منع التلوث ، أو تكاليف إلزام الشركات بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل حدوث التلوث . وبالتالي ، فإن الأفضل والأرخص للشركة أن تلوث البيئة وتدفع الرسوم المطلوبة للحكومة .

وهنا أيضاً تكون مشكلة القياس المحاسبي أساسية بحيث تجعل الشركة مضطرة إلى منع التلوث . (Burrows, Pual, 1971, pp. 43-48.)

(ج) المنع :

الشكل الثالث للتدخل الحكومي هو المنع ، الذي يمكن أن يتم من خلال القانون ، وأحكام القضاء طبقاً للقانون المدني العام ، حيث يمكن تجريم التصرفات غير المسؤولة

اجتماعياً لشركات الأعمال الخاصة ، إما جزئياً أو كلياً . يلزم القانون جميع شركات الأعمال الخاصة بأن تستخدم الوسائل البديلة للإنتاج ، والوسائل التقنية اللازمة لمنع التكاليف الاجتماعية لأنشطتها الإقتصادية ، وفي نفس الوقت تضمن أرباح مرضية للشركة . وقد تم تجربة هذا الشكل من التدخل الحكومي في بريطانيا منذ السبعينات من القرن الماضي ، ولا يزال سائداً وناجحاً حتى الآن . فقد صدر قانون صحة وسلامة العاملين في أماكن العمل ، وقانون منع تلوث البيئة ، وقوانين حماية المستهلك من مخاطر استخدام السلع والخدمات المنتجة . كما أن هذا الشكل يمكن أن يحل مشكلة التكاليف الاجتماعية ويحولها إلى تكاليف خاصة لاستمرار الشركة في مواصلة نشاطها الإقتصادي ، ويحقق في النهاية التوازن الإقتصادي والإجتماعي الأمثل للشركة وللمجتمع .

(د) الحوافز الضريبية ، والمعونات أو المنح :

والشكل الرابع من أمثلة التدخل الحكومي ، هو تخفيض الضرائب ، وتقديم معونات أو منح لشركات الأعمال الخاصة ، لتحفيزها على تخفيض أو منع حدوث التكاليف الاجتماعية ، وزيادة الفوائد الاجتماعية للمجتمع من أنشطتها الإقتصادية . فالهدف من هذا الشكل للتدخل الحكومي هو شراء الأداء الإجتماعي المسؤول من الشركة لتخفيض التكاليف الاجتماعية ، ولكن على الشركة أن تختار الأنشطة الاجتماعية التي يمكنها تأديتها عملياً ، ويمكن قياسها محاسبياً . وهنا أيضاً تبرز مشكلة القياس النقدي لقيمة الحوافز الضريبية ، أو المعونات والمنح ، التي تقدمها الحكومة لكل شركة ، بحسب قيمة ما تؤديه من أنشطة إجتماعية لزيادة الفوائد للمجتمع ، أو لتخفيض التكاليف الاجتماعية ، أو لمنعها ، ومن ثم إلى تحقيق رفاة المجتمع . (Feinschreiber, Robert, 1970, pp. 803-808.).

ويخلص الباحث ، مما سبق ، إلى أن معظم الإقتصاديين متفقين من حيث المبدأ على أن الحل لمشكلة التكاليف الاجتماعية يكمن في تحويل التكاليف الاجتماعية إلى تكاليف خاصة للإنتاج يتم المحاسبة عنها في كل شركة ، وتعمل آليات السوق بكفاءة

على توزيع الموارد الإنتاجية بين الصناعات المختلفة ، بشرط أن تكون التكاليف الاجتماعية يمكن تحديدها وقياسها مالياً بدقة . ولكن كفاءة الحلول المتعلقة بالسوق محل شك أساسي ، مما أدى إلى المطالبة بالتدخل الحكومي لتصحيح آثار التكاليف الاجتماعية السالبة على المجتمع . ويمكن أن تتخذ التدخلات الحكومية أحد الأشكال التالية :

(أ) الضرائب ،

(ب) الترخيص ،

(ج) المنع ،

(د) أو وضع نظام للحوافز الضريبية ، أو تقديم المعونات والمنح .

ولكن المشكلة الرئيسية مع جميع أشكال التدخل الحكومي ، وجميع الحلول المقترحة لتحويل التكاليف الاجتماعية إلى تكاليف إنتاج خاصة ، تنبع من صعوبة ، إن لم يكن استحالة ، القياس الكمي المالي للتكاليف الاجتماعية .

ومع ذلك ، يحاول الباحث ، في القسم الثالث والأخير من هذا البحث ، مناقشة الصعوبات التي تؤدي إلى تعقيد مشكلة القياس المحاسبي المالي الدقيق للتكاليف الاجتماعية ، وتقديم السبيل الوحيد الممكن عملياً لتغلب على هذه المشكلة ، ولتحفيز المحاسبين على المزيد من البحث عن الحل المناسب .

القسم الثالث : المحاسبة عن التكاليف الاجتماعية ، ومشكلة القياس :

حاول الإقتصاديون تقييم التكاليف الاجتماعية في صورة نقدية لإدخالها في مجال التحليل الإقتصادي لنتائج النشاط الإقتصادي لشركات الأعمال الخاصة على المستويين الجزئي ، والكلّي ، ولكن جميع محاولاتهم قد باءت بالفشل حتى الآن . وقد اعترف معظم الإقتصاديين بأن التكاليف الاجتماعية الأكثر أهمية لا تخضع للقياس المحاسبي المالي (Pigou, A.C. ,1960, p. 183. Also see: Mishan, E. J. , 1967, PP. .

83-84; Kapp, K. W. , 1975, p. 21; Dilley, Steven C. , 1975, pp. 19-28 ; and Davis, Otto A. , 1992, PP. 241-262.).

ومن أهم الأسباب لفشل محاولات الإقتصاديين ما يلي :

١- بعض مجموعات التكاليف ، وخصوصاً الأكثر أهمية منها ، لا يمكن قياسها بقيم مالية . وقد أقر بذلك ببجو عندما اعترف بأن التكاليف الإجتماعية الهامة لا تخضع

للقياس النقدي . (Pigou, A. C. , 1960, p. 183.)

٢- الطبيعة المعنوية غير الملموسة للكثير من النتائج الخطيرة للتكاليف الإجتماعية ، مثل تدمير صحة الإنسان ، وتدمير القيم الجمالية للبيئة ، وتدمير القيم الترفيهية للأنهار والبحيرات ، وشواطئ البحار ، وتدمير الحياة الطبيعية للحيوانات البرية ، والطيور . فعلى سبيل المثال التكاليف الإجتماعية للإصابات ، والمرض ، والوفيات التي تنشأ عن الحوادث الصناعية والأخطار المهنية في أماكن العمل ، لا يمكن تقييمها بقيم نقدية ، وأية محاولات لتقييمها بالنقود تعتبر غير أخلاقية وتقليل من قيمة صحة وحياة الإنسان .

٣- يضاف إلى ما سبق مشكلة ثالثة تتمثل في وجود فترة طويلة من الزمن بين حدوث التكاليف الإجتماعية وتأثيرها على صحة وحياة الإنسان . فعلى سبيل المثال ، قد لا يتم ملاحظة الأضرار على صحة العمال الناتجة عن الأمراض المهنية في مكان العمل - لفرات طويلة ، ربما تمتد حتى خروج العامل إلى التقاعد، أو تركه للعمل لأسباب أخرى . وكمثال آخر على ذلك ، فإن تلوث المياه بالزئبق مثلاً يؤثر أولاً على الطحالب (Algae) ، ثم يؤثر بعد ذلك على الأسماك التي تعيش على هذه الطحالب ، وأخيراً ، يؤثر على الإنسان الذي يأكل هذه الأسماك ، وقد يستغرق ذلك سنوات عديدة بعد حدوث التلوث الزئبقي للمياه .

٤- يصعب الربط أحياناً بين شركة أعمال معينة ، أو حتى قطاع معين من القطاعات الإقتصادية ، والعديد من التكاليف الإجتماعية التي تعتمد في تأثيراتها على مجموعة متكاملة من الأنشطة الإقتصادية . فعلى سبيل المثال ، في منطقة صناعية عالية الكثافة ، فإن تأثيرات إجتماعية كثيرة مثل الضوضاء الصناعية ، والأترية والبخار

المتصاعد ، والروائح الكريهة ، وسوء المنظر ، وغيرها من الخصائص السيئة للمنطقة ، تسبب تلف للأعصاب ، وتضر بصحة الإنسان ، ويكون من الصعب قياسها أو ربطها بمصدر واحد ومحدد .- (Mishan , E. J. , 1967, pp. 83 . 84.)

٥- قد تنتشر تأثيرات التكاليف الإجتماعية على مساحات جغرافية واسعة ، وعلى أعداد كبيرة من الأطراف ، بحيث يصعب الحصول على بيانات دقيقة وكافية عن تأثيراتها حتى إذا كان من الممكن نظرياً قياسها مالياً .

٦- تعتمد التكاليف الإجتماعية في قياسها مالياً على عظم الوعي والإدراك لموضوع إجتماعي معين في مجتمع معين . وقد اشار إلى ذلك ك . ونيم كاب عندما قال : " إنه موضوع يتعلق بالتقييم الإجتماعي ، أي أن أهمية التكاليف الإجتماعية تعتمد على أهمية ما ينظر إليه المجتمع من قيم ملموسة وغير ملموسة للتكاليف الإجتماعية . " (Kapp , K. W. , 1975, p. 21.)

ففي حالة تلوث البيئة مثلاً ، فإن الكثير من الملوثات وتأثيرها الضار على صحة الإنسان لا يزال غير واضح أو غير معلوم بدقة حتى الآن .

٧- تتعدد أكثر مشكلة قياس التكاليف الإجتماعية في حالة التأثير المتبادل للتكاليف الإجتماعية بين الشركات . فمثلاً إذا كانت الشركة (أ) تسبب أضراراً من نشاطها الإقتصادي للشركة (ب) ، وكذلك الشركة (ب) تحدث أضراراً من نشاطها الإقتصادي للشركة (أ) ، فإن هذا التأثير التبادلي الضار للشركتين على بعضهما البعض ، من المحتمل أن يؤدي إلى ضرورة اندماج الشركتين معاً في شركة واحدة لتعظيم أرباحهما معاً ، دون الاعتماد على عدم التأثير طواعية لكل شركة على الشركة الأخرى . (Davis , Otto A., 1992, pp. 241-262.)

٨- قد يؤدي تخفيض أحد أضرار التكاليف الإجتماعية إلى زيادة ضرر من نوع آخر . فإحلال زيت البترول ، أو الغاز الطبيعي ، محل الفحم كمصدر للطاقة في مصنع معين ، يعتبر مثلاً واضحاً على تلك العلاقة التبادلية بين الأضرار في نفس الشركة ، مما يضيف إلى صعوبات القياس المحاسبي .

ف عند حرق زيت البترول ، أو الغاز الطبيعي ، يقلل من إنبعاثات الأجزاء الدقيقة الصلبة (Particulates) ، ولكنه يزيد من إنبعاث الهيدروكربونات (Hydrocarbons) بالمقارنة مع حرق الفحم كمصدر للطاقة . ومع ذلك ، عند حرق الزيت أو الغاز لا ينبعث إطلاقاً غاز أكسيد النتروجين (Nitrogen Oxides) ، بينما استخدام الفحم يؤدي إلى إنبعاث هذا الغاز فيلوث الهواء . ومن ناحية أخرى ، يؤدي استخدام الزيت والغاز كمصدر للطاقة إلى إنبعاث أكبر لثاني أكسيد الكبريت (Sulphur Dioxide) عن استخدام الفحم . (Dilley , Steven C. , 1975 , pp. 19-28.)

وعلى ذلك ، فإن أية محاولة لمنع أحد ملوثات الهواء ، قد تسبب تأثيرات سلبية أخرى ، قد تكون أكثر ضرراً من الملوثات المراد منعها . كما إن هدف محاولة منع ملوثات الهواء ، قد يكون على حساب تحقيق هدف إجتماعي آخر لفائدة المجتمع . فمثلاً ، يمكن تصحيح تأثير الملوثات على الهواء عن طريق تركيب وتشغيل أجهزة وفلاتر تمنع إنبعاث الملوثات في الهواء ، وهذه الأجهزة وتشغيلها يستهلك طاقة ، وبالتالي يكون على حساب هدف المحافظة على مصادر الطاقة الطبيعية غير المتجددة . (Energy Conservation) .

لأسباب السابق ذكرها ، لا يوجد أمام المحاسبين طريقة دقيقة لتحديد وقياس التكاليف الإجتماعية التي يتحمل بها المجتمع بسبب الأنشطة الإقتصادية لشركة الأعمال الخاصة . لتقييم التكاليف الإجتماعية بقيم نقدية ، فإن ذلك يعني استخدام تقديرات كبيرة في الحسابات المالية للشركة ، مما يترتب عليه الوصول إلى نتائج تقديرية أيضاً من تلك الحسابات المالية تكون غير دقيقة ، مما يؤدي إلى تقليل قيمة نظم المعلومات المحاسبية وما ينتج عنها من تقارير مالية ، ويفقد مستخدمي القوائم المالية الثقة في تلك التقارير المالية . وقد توصلت إلى هذه النتيجة تقريباً اللجنة التي شكلتها جمعية المحاسبة الأمريكية لإعداد تقرير عن التأثيرات البيئية لسلوك شركات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تعتقد اللجنة أن التكاليف الإجتماعية الكاملة المتعلقة بتلوث البيئة لا يمكن قياسها بواسطة كل شركة أعمال على حدة في الوقت الراهن ، كما لا يمكن التقرير

عنها حالياً حتى ولو فرض إمكانية قياسها . فقد ورد في تقرير اللجنة المنشور في العام ١٩٧٣ ما يلي :

" ... في الوقت الراهن ، يجب على المحاسبين عدم محاولة قياس إجمالي التكاليف الإجتماعية ، والتقارير عنها ، للأضرار التي تحدث للبيئة كنتيجة لسلوك شركات الأعمال . (٢) " (The American Accounting Association " A.A.A." , The Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior, 1973, pp. 73-119.)

ومع ذلك ، ليس من المنطقي الجدل بأنه بسبب فشل كل من المحاسبين والإقتصاديين ، حتى الآن ، في إيجاد وسيلة عملية دقيقة لقياس التكاليف الإجتماعية بقيم مالية ، أن لا يستمر البحث عن حل عملي مناسب للمحاسبة والتقارير عن تلك المعلومات الهامة ، حتى يتم أخذها في الحسبان عند إتخاذ القرارات المتعلقة بمنع التكاليف الإجتماعية ، وتأثيراتها السلبية على المجتمع ، والناشئة عن الأنشطة الإقتصادية لشركات الأعمال ، قبل أن يفرض ذلك على الشركة بموجب القوانين .

(2) "... at the present time , public accountants should not attempt to measure and report the total social costs of damage to the environment as a result of organizational behavior ."

من المؤكد أن المحاسبة والتقارير عن التكاليف الإجتماعية ستكون صعبة ، بسبب طبيعة التأثيرات السلبية على المجتمع ، من وجهة نظر المجتمع . ولكن ، لا يجب أن يكون ذلك سبباً في ترك هذه التكاليف الإجتماعية غير معترف بها في الدفاتر المحاسبية لشركات الأعمال . لذلك ، يجب البحث عن حل وسط بين المدخل النظري لقياس كل تكاليف الأضرار والخسائر التي يتحملها المجتمع ، من وجهة نظر المجتمع ، بسبب الأنشطة الإقتصادية لشركة الأعمال ، أو تركها وعدم قياسها على الإطلاق لأسباب عملية

. والأفضل هنا أن نبحث عن أفضل بديل ثان (The second best) لقياس التكاليف الاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار المطالبات النظرية للإقتصاديين ، وفي نفس الوقت تعتبر وسيلة عملية للقياس تكفي من الناحية الموضوعية للتعبير عن وجهة نظر المحاسبين . ويمكن أن يكون هذا الحل الوسط ، أو أفضل بديل ثان ، لتحويل التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع ، أو أحد عتاصره ، إلى تكاليف خاصة تتحمل بها الشركة لمزاولة نشاطها الإقتصادي هو قياس تكاليف المنع النهائي للأضرار التي تسببها أنشطة الشركة لطرف ، أو لأطراف أخرى في المجتمع ، أو للمجتمع بصفة عامة ، أو على الأقل لتقليل هذه الأضرار إلى الحد الأدنى المقبول ، أو لتصحيح الأضرار والخسائر التي تسببت فيها الشركة وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل حدوث تلك الأضرار . ولكن ، يجب أن يفرض هذا الحل بموجب قوانين تجبر جميع الشركات على تحمل تلك التكاليف الاجتماعية . فقياس التكاليف التي تتحملها الشركة لمنع حدوث الأضرار للمجتمع ، أو لتصحيح الخسائر والأضرار التي حدثت وإعادة الوضع إلى ما كان عليه ، يمكن قياسها بطريقة موضوعية وتدخل في الدفاتر المحاسبية للشركة ، ويمكن أن تكون البديل الأفضل بدلاً من ترك الشركات تحدث خسائر أو أضراراً للمجتمع ، ثم محاولة قياس تلك الخسائر والأضرار من وجهة نظر المجتمع وتحمل الشركة بها في صورة ضرائب ، أو الترخيص ، أو المنح والمعونات ، أو غيرها من صور التدخل الحكومي ، وهو الأمر المستحيل عملياً كما سبق ذكره .

يجب أن تستمر المحاولة لإيجاد طريقة عملية مناسبة لحل مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية محاسبياً ، وهو ما يمكن أن يكون موضوع بحث مستقل للباحث ، أو لغيره من الباحثين المهتمين بهذا الموضوع الهام ، لما فيه من تحقيق الرفاهية الإقتصادية للمجتمع

خلاصة البحث ، ونتائجه ، والتوصيات لبحوث أخرى :

أولاً : خلاصة البحث :

بدأ البحث في قسمه الأول بمناقشة طبيعة ومشكلات التكاليف الإجتماعية والحلول النظرية لتلك المشكلات من منظور النظرية الاقتصادية التقليدية . فالنظرية الاقتصادية التقليدية تؤكد على أن دافع تحقيق الأرباح ، والمنافسة الكاملة بين شركات الأعمال ، سوف تخدم دائماً المصالح الذاتية للشركات ، والرفاهية الاقتصادية للمجتمع في نفس الوقت . ولكن ، فشل آليات السوق الحر ، بدون التدخل الحكومي ، أصبح واضحاً ولا يحتاج إلى دليل أكثر من وجود التأثيرات الخارجية السيئة على المجتمع ، مما يؤكد على أن المصلحة الذاتية لشركات الأعمال لا تتفق دائماً مع تحقيق رفاهية المجتمع . هذه التأثيرات الخارجية السيئة يطلق عليها أيضاً في إقتصاديات الرفاهية من بين مصطلحات أخرى " التكاليف الإجتماعية " أو " التكاليف غير المدفوعة " .

ويمكن تعريف التكاليف الإجتماعية بأنها تلك التكاليف التي تنشأ عن مزاوله الأنشطة الاقتصادية لشركة الأعمال الخاصة ، ويتم تحمل عبئها بواسطة طرف ثالث ، أو بواسطة المجتمع بصفة عامة ، ولا تحملها الشركة التي تتسبب في حدوثها . ولكي يتم الاعتراف بهذه التكاليف كتكاليف إجتماعية ، يجب أن تتوفر فيها ثلاثة خصائص هي :

١- أنها يمكن تجنبها لأنها لا تنعكس في أسعار السوق .

٢- تنشأ هذه التكاليف كنتيجة للأنشطة الاقتصادية للشركة ، ويتم تحويل تحمل عبئها إلى طرف ثالث ، أو إلى المجتمع بصفة عامة .

٣- لذلك ، فإن شركة الأعمال الخاصة ، في سعيها لتعظيم أرباحها الخاصة ، لن تأخذ عن عمد مثل هذه التكاليف الإجتماعية في دفاترها المحاسبية .

والمشكلة الأساسية للتكاليف الإجتماعية أنها سوف تؤدي إلى سوء توزيع الموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع بين الصناعات . ولفهم مشكلة التكاليف الإجتماعية فقد عرض الباحث في القسم الأول من البحث التعريفات التي قدمها الإقتصاديين الأوائل في

اقتصاديات الرفاهية مثل جون ستيوارت مل ، وجون موريس كلارك ، وآرثر سيسل بيجو ، وك. وليم كاب .

ويتفق الإقتصاديين على أن الحل لمشكلات التكاليف الإجتماعية يكمن في عملية تحويلها إلى تكاليف خاصة بالنشاط الإنتاجي لشركة الأعمال الخاصة . وهذا ما تم تناوله في القسم الثاني من هذا البحث . فإذا تم تحويل التكاليف الإجتماعية التي يتحملها المجتمع إلى تكاليف خاصة تتحملها ، ويتم المحاسبة عنها بواسطة ، شركة الأعمال الخاصة المسؤولة عن حدوثها ، فإن هذه التكاليف الإجتماعية سوف يتم منعها ، أو على الأقل ستكون تحت السيطرة المناسبة للشركة . والمبدأ الأساسي لتحويل التكاليف الإجتماعية إلى تكاليف خاصة هو إنعكاسها في سعر السوق لتصبح داخل إطار التسعير في السوق ، وقد أدى ذلك إلى عدة مقترحات قدمها الإقتصاديين في هذا الشأن وتم مناقشتها في القسم الثاني من البحث ، ولكن النتيجة التي توصل إليها الباحث هي أن هذه المقترحات لن تقدم حلاً حقيقية لمشكلة التكاليف الإجتماعية حيث تواجه هذه المقترحات بمعوقات عملية هامة تعيق كفاءتها في حل المشكلة من خلال فرض ضرائب ، أو الترخيص ، أو المنع ، أو من خلال نظام للحوافز الضريبية أو تقديم المعونات أو المنح . والمشكلة الكبيرة أمام كل هذه الأشكال من التدخل الحكومي هي تحديد وقياس التكاليف الإجتماعية . فمن الناحية العملية ، تحديد وقياس التكاليف الإجتماعية في صورة نقدية دقيقة ، عملية صعبة جداً ، إن لم تكن مستحيلة ، لأن أهم التكاليف الإجتماعية تتضمن عناصر غير موضوعية وغير قابلة للقياس الكمي النقدي ، ولأن البيانات الإقتصادية الملائمة غير متوافرة للشركة .

وقد تم مناقشة مشكلة القياس والمحاسبة عن التكاليف الإجتماعية في القسم الثالث والأخير من هذا البحث ، وقد خلص الباحث في هذا القسم إلى تعقيد عملية القياس المحاسبي ، وأنه يجب على المحاسبين عدم محاولة قياس التكاليف الإجتماعية والتقدير عنها الآن حتى يتم إيجاد حل وسط مناسب بين عدم قياسها والمحاسبة عنها في الدفاتر المحاسبية للشركة ، أو ضرورة القياس الدقيق لها من وجهة نظر المجتمع ، وهو الأمر

شبه المستحيل ، أو المستحيل كما سبق ذكره . ولكن هذا الحل الوسط يجب الإستمرار في البحث عنه وهو ما يوصي به الباحث ضمن التوصيات لبحوث أخرى في المستقبل .

ثانياً : نتائج البحث :

- ١- إن وجود التكاليف الإجتماعية (أو التأثيرات السلبية التي تنتج عن النشاط الإقتصادي لشركات الأعمال ، ويتحمل بها المجتمع وليس الشركات المسؤولة عن حدوثها) يعني فشل النظرية الإقتصادية التقليدية في الإعتماد على " اليد الخفية " لآدم سميث التي تقود شركات الأعمال في سعيها لتحقيق الربح الذاتي ، في سوق تنافسية كاملة ، وحرّة بدون تدخل حكومي ، سوف تحقق في نفس الوقت الرفاهية الإقتصادية للمجتمع .
- ٢- إن وجود التكاليف الإجتماعية سوف يؤدي إلى سوء توزيع الموارد الإنتاجية والإقتصادية في المجتمع بين الصناعات المختلفة .
- ٣- إن شركات الأعمال الخاصة في سعيها لتعظيم أرباحها الخاصة ، سوف لا تأخذ في الإعتبار عن عمد التكاليف الإجتماعية ، التي تستطيع أن تتهرب من تحملها ، وتلقي بعقب تحملها على المجتمع ، ولن يتم المحاسبة عنها مالياً في دفاتها .
- ٤- يمكن حل مشكلة التكاليف الإجتماعية ، بإتفاق معظم الإقتصاديين ، في تحويلها إلى تكاليف خاصة لتأدية النشاط الإقتصادي لشركة الأعمال المسؤولة عن حدوثها . ويمكن أن يتم ذلك من خلال إدخال هذه التكاليف في سعر السوق ، حتى تعمل شركة الأعمال جاهدة مدفوعة بتعظيم أرباحها إلى محاولة منع هذه التكاليف ، أو السيطرة عليها وتقليلها .
- ٥- جميع الحلول الإقتصادية التي إقترحها الرواد الأوائل في إقتصاديات الرفاهية قد فشلت حتى الآن بسبب صعوبة القياس الكمي النقدي للتكاليف الإجتماعية ، .. وصعوبة توافر المعلومات لتحديدها . لذلك ، فإن معظم الإقتصاديين يرون ضرورة التدخل الحكومي لحل مشكلة التكاليف الإجتماعية لمصلحة رفاهية المجتمع .

٦- الحلول الاقتصادية المقترحة وأشكال التدخل الحكومي المطلوبة لحل المشكلة قد باءت جميعها بالفشل حتى الآن بسبب مشكلة القياس النقدي ، وعدم توافر المعلومات الاقتصادية الملائمة لتحديد وقياس التكاليف الإجتماعية .

٧- ينصح المحاسبين بضرورة البحث عن حل وسط بين عدم الاعتراف بالتكاليف الإجتماعية في الدفاتر المحاسبية لشركة الأعمال الخاصة ، وبين تحديدها وقياسها بدقة تامة من وجهة نظر المجتمع وهو الأمر شبه المستحيل عملياً حتى الآن .

ثالثاً : توصيات لبحوث أخرى :

يوصي الباحث بضرورة الإستمرار في البحث عن حل وسط لتحديد وقياس التكاليف الإجتماعية ، والمحاسبة عنها في دفاتر شركة الأعمال الخاصة المسؤولة عن حدوثها ، وإعداد التقارير المالية عنها سنوياً إما في إطار إعداد التقارير المالية السنوية للشركة ، أو في تقارير خاصة تلحق بالتقارير المالية . ولكن ، شريطة أن يلتزم جميع شركات الأعمال بعمل ذلك وفقاً لترتيبات قانونية ملزمة للجميع . وعلى المحاسبين أن يقدموا مقترحاتهم أولاً في هذا الشأن قبل إلزامهم قانوناً بذلك .

المراجع

- American Accounting Association , The Committee on Environmental Effects of Organization Behavior , " Report of Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior " , The Accounting Review , Supplement to Vol. XLV111 , 1973, pp. 73-119.
- Burrows , Paul , " The Firm and Its Environment : An Economist's View " , Journal of Business Policy , Spring 1971 , pp. 43-48.
- - , " On External Costs and the Visible Arm of the Law " , Oxford Economic Papers , March 1990 , pp. 1-17.
- Clark, John Maurice , " Social Control of Business " , (Chicago , Illinois : University of Chicago Press , 1926 , P. 178.)
- Coase , R. H. , " The problem of Social Costs " , The Journal of Law and Economics , October 1980 , pp. 1-44.
- Cook , James S. Jr. , Davidson , Lewis F. and Smith , Charles H. , ' Social Costs and Private Accounting " , ABACUS , December 1974 , pp. 87-99.
- Davis Otto A. and Whinston A. , " Externalities , Welfare and the Theory of Games " , The Journal of Political Economy , June 1992 , pp. 241-262.

- Dilley , Steven C. " The Impact and Importance of Social Audits " , The Internal Auditor , September- October 1975 , pp. 19-28.
- Feinschreiber, Robert, " Federal Tax Incentive for Pollution Control " , The New York Certified Public Accountant , October 1970 , pp. 803-808.
- Kapp , K. William , " The Social Costs of Private Enterprise " , Revised Edition , (New York : Schocken Books , 1975) , pp. 13-21. First Published in 1950.
- Marshall , Alfred , " Principles of Economics " , (London : Macmillan and Company , 8th Edition , 1930) , p. 472.
- Mill , John Stuart , " Principles of Political Economy " , (London : The Colonial Press , 1900) , Vol. 1 , p. 464. First Published in 1848.
- Mishan , E. J. , " Reflections on Recent Developments in the Concept of External Effects " , Canadian Journal of Economics and Political Science , February 1965 , (Survey Article) , pp. 3-34.
- --, " The Costs of Economic Growth " , (Middlesex , England: Penguin Books Ltd . , 1967) ,pp. 82-86.
- --,"The Postwar Literature on Externalities: An Interpretative " , Journal of Economic Literature , March 1971 , pp. 1-27.

- Morgan , Eleanor J. , " Social Responsibility and Private Enterprise in the United Kingdom " , National Westminster Bank Quarterly Review , May 1977 pp. 55-67.

- Pigou , Arthur Cecil , " The Economics of Welfare " , (London: Macmillan and Company , 4th Edition , 1960), pp. 134-135 , 224. First Published in 1920.

- Rose , Sanford , " The Economic of Environmental Quality " , Fortune , February 1970 , pp. 120-123 , 184-186.

- Smith , Adam , " An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations" , (New York : Modern Library , 1937) , p. 423. First Published in London in 1776.